الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يواصل التراجع لليوم الثاني على التوالي

واصل سعر برميل النفط الكويتي تراجعه لليوم الثاني على التوالي منخفضا 81 سنتا ليبلغ 60,09 دولارا للبرميل، بتراجع نسبته 1,3٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم تنذر بحرب تجارية عالمية شاملة

العالم يعلن «الثأر» من قرارات «ترامب»

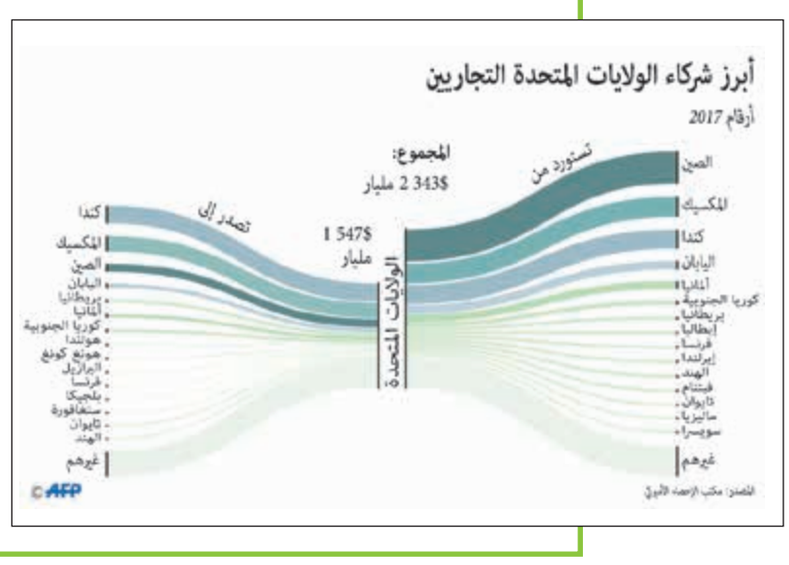

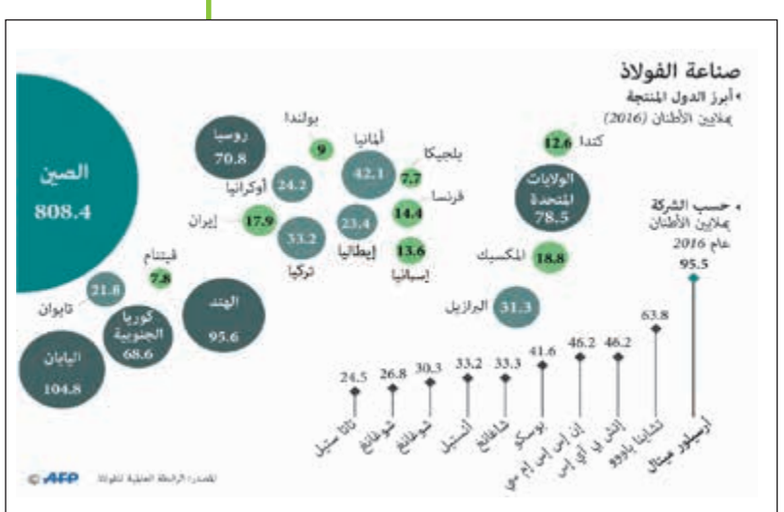

تمرد جمهوري على القرار واقتراح بقانون يلغي الرسوم

الاتحاد الأوروبي ينوي الرد بفرض رسوم على عشرات المنتجات الأميركية

ألمانيا: الرسوم الجمركية عقابية وتجعل عمل شركاتنا الصغيرة والكبيرة أكثر صعوبة

وكالات: يعيش كثير من شركاء الولايات المتحدة الأميركية التجاريين حالة من الارتباك بعد توقيع الرئيس الأميركي على فرض ضريبة على واردات الصلب بنسبة 25٪ وعلى الالمنيوم بنسبة 10٪ تدخل حيز التنفيذ بعد 15 يوما، مما أثار انتقادات دولية وبصفة خاصة من جانب الصين واليابان وألمانيا وبريطانيا.

وبحسب خبراء تهدد قرارات ترامب بحرب تجارية عالمية بدأ نذيرها يتصاعد مع اعلان الاتحاد الاوروبي فرض رسوم جمركية كبيرة على عشرات المنتجات الاميركية من بينها التبغ ومنتجات الجينز والدراجات النارية في حال شملته الرسوم الجمركية الاميركية على الفولاذ والالمنيوم.

ويصدر الاوروبيون ما يعادل خمسة مليارات يورو من الفولاذ ومليار يورو من الالمنيوم كل سنة الى الولايات المتحدة.

وفي العام 2017، بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصلب 33,46 مليار دولار مقابل 24,28 مليار دولار عام 2016، بزيادة نسبتها 37,8٪.

وبلغت واردات الالمنيوم 17,31 مليار دولار مقابل 13,14 مليار بزيادة حجمها 31,7٪.

وعبرت فرنسا عن «اسفها» لقرار ترامب، بينما رأت لندن انه يتصرف «بشكل سيئ»، اما البرازيل ثاني بلد يصدر الفولاذ الى الولايات المتحدة، فقد اكدت انها تنوي «حماية مصالحها».

وينتقد الشركاء التجاريون الرئيسيون للولايات المتحدة وعلى رأسهم الصين واليابان، بشدة قرار ترامب، محذرين من خطر حرب تجارية لا يمكن التكهن بعواقبها.

فقد عبرت بكين عن «معارضتها الشديدة» لهذه الرسوم الجمركية التي رأت فيها وزارة التجارة الصينية «هجوما متعمدا على النظام التجاري التعددي».

وأعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي ان بلاده ستعتمد «بالتأكيد ردا مناسبا وضروريا» اذا فرضت الولايات المتحدة اجراءات تجارية ضدها.

وفي اليابان الحليفة الكبرى للولايات المتحدة في آسيا، حذر الناطق باسم الحكومة يوشيهيدي سوغا من ان هذا الاجراء يمكن ان يهدد كل الاقتصاد العالمي، مشيرا الى ان طوكيو تطلب من الولايات المتحدة عدم تطبيقه عليها.

وقبيل ذلك، أكد وزير الخارجية الياباني تارو كانو ان طوكيو «ستتخذ كل الاجراءات المناسبة دراسة دقيقة للانعكاسات على الاقتصاد الياباني».

لكن الاجراء الاميركي لا يشمل كندا اول شريك تجاري واول مصدر للفولاذ والالمنيوم الى الولايات المتحدة معفي «في الوقت الراهن» من الرسوم، ومثلها المكسيك، لكن مصير هذين البلدين المجاورين للولايات المتحدة في الامد المتوسط، مرتبط خصوصا بنتيجة المفاوضات الجارية حول اتفاقية التبادل الحر لأميركا الشمالية (نافتا).

ارتفاع الأسعار

وفي اوساط الاعمال، يتوقع اتحاد بائعي التجزئة مثل مجموعة فورد لصناعة السيارات ارتفاعا في الاسعار سيتحمله المستهلكون، لكن مؤسسة الصناعات التحويلية عبرت عن ارتياحها لهذه الاجراءات.

واعتمد ترامب على اجراء نادرا ما يتم اللجوء اليه في القانون التجاري الاميركي، هو المادة 232 التي تستند الى حجج مرتبطة بالدفاع الوطني للحد من استيراد منتجات وسلع الى الولايات المتحدة.

وكانت هذه المادة استخدمت في سبعينات القرن الماضي خلال الازمة النفطية وفي بداية الألفية بشأن الفولاذ ايضا.

تمرد جمهوري

وأثار قرار الرئيس الأميركي تمرد برلمانيين جمهوريين الذين يخالف عدد من ممثليهم في الكونغرس رأي ترامب بأن الحرب التجارية «جيدة ويمكن كسبها بسهولة»، فيما استقال جاري كوهن أبرز مستشاري الرئيس الاقتصاديين بسبب معارضته لهذه الاجراءات.

وعبر الرئيس الجمهوري لمجلس النواب بول راين عن رفضه لهذه الاجراءات وعبر عن تخوفه من «عواقبها التي لا يمكن التكهن بها»، بينما أعلن السيناتور الجمهوري جيف فليك انه سيقدم قريبا اقتراح قانون يهدف الى الغاء هذه الرسوم.

ألمانيا لاعب سيئ

وستكون المانيا واحدة من أكثر الدول تضررا من قرارات ترامب لاسيما ان هجوم ترامب المتكرر كان يقصد به المانيا، حيث هاجم الدول التي قال انها «استغلت بلاده»، ولا سيما المانيا، أكبر اقتصاد في الاتحاد الاوروبي، وقال انها لاعب سيئ، واتهمها بالتصرف بشكل غير منصف من خلال مساهمتها بتمويل حلف شمال الاطلسي بمبلغ أقل بكثير من الذي تدفعه الولايات المتحدة.

وقال «اذا نظرتم الى حلف شمال الاطلسي، فإن المانيا تدفع 1٪ بينما ندفع نحن 4,2٪ من اجمالي الناتج المحلي وهذا ليس منصفا».

واضاف: «لذا، فإننا ننظر الى التجارة وننظر الى الجيش، والى حد ما فإنهما يسيران جنبا الى جنب».

وقالت وزيرة الاقتصاد الألمانية بريجيته تسيبريز إن الرسوم الجمركية التي أعلنها الرئيس الأميركي على واردات الصلب والألمنيوم ستمثل عبئا على الشركات في أكبر اقتصاد بأوروبا.

وقالت تسيبريز في بيان «لقد أمر برسوم جمركية عقابية لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وهو بهذا الفعل يزيد أسعار المستهلكين ويجعل عمل شركاتنا الصغيرة والكبيرة أكثر صعوبة».

وأضافت أن الرسوم تمثل إهانة لشركاء الولايات المتحدة المقربين مثل الاتحاد الأوروبي وألمانيا، وقالت إن بلادها ستنسق عن كثب مع المفوضية الأوروبية للرد «بهدوء لكن بوضوح».

من جانبها، قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إنها تخشى من تصعيد «متبادل» للثأر التجاري بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على واردات الصلب والألمنيوم مما قد يقوض الثقة والاستثمار.

وقالت لاجارد خلال منتدى لصحيفة واشنطن بوست حول قضايا المرأة إن الأثر الاقتصادي المباشر للرسوم ليس هو أكثر ما يقلقها ولكن دوره في «إطلاق» ردود انتقامية من شركاء تجاريين حول العالم.

وأضافت «ذلك التصعيد هو في حد ذاته الخطر بسبب أثره على جميع تلك الاقتصادات وأثره على الثقة أيضا» مشيرة إلى أن التجارة ظلت محركا للنمو الذي حقق تعافيا عالميا أقوى خلال الأشهر الأخيرة.

بحسب بنك أوف أميركا.. بدعم من توقع استمرار زيادة الطلب

النفط سيتراوح بين 50 و70 دولاراً حتى 2023

محمود عيسى

قرر بنك اوف اميركا ميريل لينش الاحتفاظ بتقديراته السابقة في فبراير 2017 لأسعار خام برنت التي قال انها ستتراوح بين 50 و70 دولارا للبرميل على المدى المتوسط حتى عام 2023، مقارنة مع السعر السائد حاليا والبالغ 58 دولارا للبرميل. ويبلغ متوسط سعر برميل النفط ولمدة 15 عاما حتى 2023 قرابة 72 دولارا للبرميل.

وقال البنك ان استهلاك النفط العالمي ارتفع بنسبة 1,4 مليون برميل يوميا خلال العامين الماضيين متوقعا ان يظل الطلب قويا خلال الفترة المقبلة.

وحسب احدث تقديرات البنك، توقع أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار 1,1 مليون برميل يوميا حتى عام 2023، وهو ما يقل عن متوسط النمو السنوي لعرض النفط من خارج أوبيك البالغ 750 ألف برميل يوميا، لكنه يتوقع أن تسد أوبيك هذه الفجوة بزيادة الانتاج.

وقال ان هذا المتوسط من 50 إلى 70 دولارا للبرميل يستمد الدعم تحت هذا النطاق من تقنين عرض النفط الصخري الاميركي والنمو السريع في الطلب من قبل الاسواق الناشئة، اما فوق هذا النطاق فمن الزيادة التي نشهدها في عرض النفط العالمي وكبح جماح ارتفاع الأسعار.

توقعات 2018

في ضوء الامتثال القوي لاتفاقية خفض انتاج النفط، عدل البنك توقعاته بشان مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «الاويسد» الى 2,86 مليار برميل بحلول منتصف 2018، والى 2,80 مليار برميل بحلول نهاية العام وهو ما دون المتوسط لخمسة اعوام مقارنة مع 2,9 مليار برميل في نوفمبر 2017.

وتوقع البنك ارتفاع سعر برنت في 2018 بواقع 9 دولارات للبرميل او 17٪ عن العام الماضي، ليتراجع في 2019 الى 60 دولارا نتيجة زيادة انتاج النفط الاميركي وبدء تخلي أوبيك عن اتفاقية خفض الانتاج.

وقد تبدا أوبيك وروسيا مناقشة خطة الانسحاب من الاتفاقية قريبا في ضوء ارتفاع الاسعار الذي سرعان ما سيحفز زيادة عرض النفط الصخري وعودته بوتيرة سريعة الى الاسواق.

3 سيناريوهات

ووضع بنك أوف أميركا 3 سيناريوهات لاتفاقية أوبيك وروسيا لخفض الإنتاج والمستمرة لنهاية العام الحالي:

السيناريو الأول: اتفاق أوبيك وروسيا على التمديد حتى 2019 او ما بعده.

السيناريو الثاني: تفكيك الاتفاقية تدريجيا مع استمرار ممارسة الكارتل بعض الانضباط مع السماح بزيادات متواضعة فقط في العرض.

السيناريو الثالث: العودة الى «حرب حصص في السوق» بين روسيا وأعضاء أوبيك، وهذا السيناريو الاخير غير محتمل الى درجة كبيرة لانه يضر بمصالح كافة الموقعين على اتفاقية خفض الانتاج.

خلال الأسبوع الأخير من فبراير بدول الخليج

تجميد مشروعات إماراتية يخفض مؤشر «ميد بروجيكتس»

محمود عيسى

تراجع مؤشر سوق المشروعات في كل من الكويت وقطر بنسبة 0,1٪ خلال الأسبوع الاخير من فبراير والمنتهي في أول مارس، بالتزامن مع انخفاض بنسبة 3٪ بمؤشرات المشاريع في السوقين الإماراتي والايراني.

وعزت مجلة ميد هذا التراجع في اسواق المقاولات الخليجية الى تجميد العديد من المشروعات العقارية في الامارات والغاء جملة من مشروعات النفط والغاز في ايران.

وعلى الجهة الاخرى تعزز مؤشر المشروعات السعودية بنسبة 0,6٪ وهو اعلى معدل نمو يتم تسجيله خلال الاسبوع المذكور، وذلك بفضل طرح مجموعتي اعمال جديدتين في مشروع مجمع الملك سلمان البحري العالمي الواقع في رأس الخير تبلغ قيمة الواحدة منهما مليار دولار.

فيما توقعت المجلة ان يسجل مؤشر المشروعات العراقي زخما جديدا على خلفية مشروعات حديثة في قطاع الغاز والحقول النفطية بالاضافة الى توسعة موانئ في محافظة البصرة.

وارتفع مؤشر المشاريع في البحرين بمعدل 0,5٪ على خلفية الإعلان عن مشروعات طرق واسكان جديدة. ووفقا لمؤشر «ميد بروجكتس» الذي يقيس نشاط المشاريع في المنطقة، فقد تمت ترسية مشروعات في قطاعي الانشاء والنقل بقيمة 72,7 مليار دولار في دول المجلس التعاون الخليجي في العام 2017، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 6,5٪عن إجمالي العقود التي ارسيت خلال 2016 والتي بلغت قيمتها 77,7 مليار دولار.

وأشارت المجلة إلى ان التراجع السنوي يستمر للسنة الرابعة على التوالي في غمرة استمرار انخفاض أسعار النفط بتقليص فرص العمل الجديدة امام شركات الانشاءات والمقاولات.

1٪ من السكان يستحوذون على 26٪ من الدخل بالمنطقة

تفاوت توزيع الثروة بدول الخليج الأكبر عالمياً

يستحوذ 2,5 مليون شخص بالغ في الشرق الأوسط (1٪ من مجموع السكان) على 26٪ من الدخل الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط، أي ما يساوي نحو ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه نصف سكان هذه المنطقة، والمقدر بنحو 9٪ من إجمالي الدخل فقط. هذه النتائج توصلت إليها دراسة حديثة عن تركز الدخل والثروة في الشرق الأوسط بصورة متواصلة منذ أكثر من عقدين، ما يجعلها أكثر مناطق العالم انعداما للمساواة والتي نشرتها جريدة الأخبار اللبنانية الأسبوع الماضي.

وأكدت الدراسة أن منطقة الشرق الأوسط أعلى مستويات التفاوت واللامساواة في تركز الدخل والثروة في العالم، إن لم نقل إنها من أكثر المناطق غير المتكافئة وغير العادلة في توزيع الدخل، إذ يستحوذ 10٪ من السكان البالغين على 61٪ من إجمالي الدخل، في حين أن 50٪ من السكان لا يحصلون إلا على 9٪ فقط.

وأقرت الدراسة بأن تلك النتائج لا تعبر عن الصورة الكاملة لتوزع الدخل، فالمعلومات لا تشمل الثروة التي يملكها كثير من السياسيين إضافة إلى ان كثيرا من أثرياء الشرق الأوسط من بين أكبر زبائن الملاذات الضريبية والمؤسسات المصرفية الخارجية.

ويتبين أن انعدام المساواة في مستواه الأول يظهر بين دول الخليج الغنية بالنفط إذ تضم البلدان الخليجية 15٪ من سكان الشرق الأوسط البالغين (37 مليون نسمة) ويستحوذون على 47٪ من إجمالي الدخل في الشرق الأوسط، مقابل حصول الـ85٪ الباقين (215 مليون شخص) على 53٪ من إجمالي الدخل.

هذه المعدلات المرتفعة من اللامساواة في توزيع الدخل هي سمة تطبع هذه المنطقة، لم تتبدل منذ عام 1990.

ويتبين أن التفاوت في الدخل في الشرق الأوسط هو أعلى بكثير من البرازيل، التي تعد من أكثر البلدان تفاوتا ولامساواة في توزيع الدخل في العالم وآخر الدول التي ألغت نظام العبودية، إذ تبلغ حصة الـ10٪ الأكثر ثراء فيها نحو 55٪. كذلك يتفوق على مستويات عدم المساواة في البلدان التي تضم أعدادا أكبر من السكان مثل الصين، حيث تبلغ حصة الـ10٪ الأكثر ثراء نحو 41٪، والهند حيث تبلغ حصة الفئة نفسها نحو 53٪.

تربط الدراسة بين طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة ومستوى النمو المحقق فيها. وتشير الى ان المنطقة شهدت نموا سكانيا سريعا، ارتفع مجموع السكان بنحو 70٪ بين عامي 1990 و2016، من أقل من 240 مليونا إلى ما يقارب الـ410 ملايين في المقابل.

وكان الارتفاع المسجل في متوسط الدخل المحلي أكثر تواضعا، وفي حالة ركود، إذ ارتفع من 9 آلاف إلى 10 آلاف يورو، فيما ارتفع متوسط الدخل المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية من 20 ألفا إلى 23 ألف يورو (أي بنسبة 15٪ تقريبا). إلا أن ارتفاع متوسط الدخل من حيث تعادل القوة الشرائية لا يعبر عن مستويات معيشية مرتفعة، بحسب الدراسة، لكون هذا التحسن مربوطا بتدفقات عائدات النفط.